دور رأس المال الصهيوني في فلسطين

تمار غوجانسكي، **تطوّر الرأسمالية في فلسطين** (ترجمة حنّا ابراهيم)، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. الطبعة الثانية، ١٩٨٧، ٢٧٩ صفحة.

أُصدر كتاب تمار غوجانسكي، لأول مرة، في العام ١٩٨٦، باللغة العبرية، عن دار «مشاريع جامعية للنشر، تل ـ أبيب». وقد لاقى الكتاب، بعد اصداره، رواجاً واسعاً في الوسطين، العربي والاسرائيلي، سببه، اولاً، ان الكتاب يأتي في سياق تحليل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية في فلسطين، منذ نهايات الحكم العثماني، وتوصّله الى نتائج هامّة، ابرزها ان رأس المال الصهيوني هو سبب المشكلات التي تعاني منها اسرائيل، وان العرب واليهود هم ضحايا النمو الرأسمالي الصهيوني»؛ وثانياً هو ما يتمتّع به الكتاب من معطيات رقمية، واحصائية، وتحليلية، من شأنها تسليط المزيد من الضوء على تركيب البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية الفلسطينية؛ وثالثاً، ان مؤلفة الكتاب، تمار غوجانسكي، هي عضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ويعبّر كتابها، بشكل او بآخر، عن رؤية اليسار الاسرائيلي، وتحديداً «راكح» الى مسألة التطوّر الرأسمالي في فلسطين.

واستناداً الى ذلك، فقد حدّدت الباحثة هدف كتابها بأنه لا يقتصر على وصف، وتحليل، اقتصاد المجتمع الفلسطيني، وتطوّره في عهد الانتداب البريطاني، بل ان غايته، كذلك، «تحليل العمليات الاقتصادية ـ الاجتماعية التي ادّت باسرائيل، في نهاية المطاف، الى الأزمة الشاملة الخطيرة التي تتخبّط فيها، في أواسط الثمانينات، والاشارة الى طريق التخلّص منها» (ص ١١). وبذلك أعطت غوجانسكي بحثها بعداً سياسياً من خلال تحليل التطوّر الرأسمالي في فلسطين، والكشف عن العلاقة الجدلية للتعاون ما بين الانتداب البريطاني والصهيونية، وما بين الاستيطان ورأس المال الاجنبي، وتأثير ذلك في رسم طابع التطوّر الرأسمالي للقطاع اليهودي في فلسطين.

أقسام الكتاب

يتألف الكتاب من جزءين أساسيين: الاول يحتوي على تحليل الاوضاع الاقتصادية ـ الاجتماعية في فلسطين، أواخر العهد العثماني، وبالتالي يشكّل مدخلاً الى الجزء الثاني، الذي يهتمّ بتحليل التطوّر في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين (١٩١٧ ـ ١٩٤٧).

قسمت الباحثة الجزء الاول الى فصلين: الاول يتعرّض الى البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية التقليدية، والتغيّرات التي طرأت عليها، وذلك من خلال دراسة حالات الاراضي في فلسطين، وقد أوجزتها بالاراضي الاميرية، والاراضي الموات، والاراضي المتروكة، وأراضي الوقف، والاراضي المُلك. وانتقلت، بعد ذلك، الى درس حالة الفلاح العربي، الذي كان «منتجاً صغيراً، يدير اقتصاده الخاص الذي كان طبيعياً في أساسه، ولكنه لم يكن فلاحاً مستقلاً، بشكل عام» (ص ١٨). وعلى هذا الأساس، عالجت الكاتبة موضوع الاراضي المشاع وأسلوب الانتاج التقليدي (الشرقي) وانتقال الاراضي المشاع، بعد صدور قانون العام ١٩١٣، من ملكية الدولة (ومن الملكية الشعبية) الى الملكية الخاصة، وبدايات ظهور رأس المال الزراعي. ونتيجة لذلك، فقد انقسم المجتمع الزراعي التقليدي في فلسطين، أواخر العهد العثماني، وفقاً لاستنتاجات غوجانسكي، الى الشرائح الاجتماعية التالية: شريحة مستأجري الارض الكبار، الذين كانوا، على العموم، تجاراً؛ شريحة المستأجرين المقاولين الذين كانوا يديرون أعمال المستأجرين الكبار؛ شريحة الفلاحين المستقلين الذين كانوا يفلحون، بشكل مستقل،